دراسة حالة قانونية

الاعتراض على مخالفات بيئية انتهى بإلغاء قرار العقوبة

دراسة عملية في تحليل القرار الإداري والمستندات وإجراءات الضبط والإثبات

بإشراف المحامي والمستشار القانوني

عمر رياض بغدادي

مؤسس كاونسلو | CounselO

Omar

Counselo | Legal Analysis Beyond the Decision

نبذة عن القضية:

تلقت منصة كاونسلو طلبًا لدراسة ملف قانوني يتعلق بعدد من المخالفات البيئية التي فُرضت على إحدى الشركات من.قبل الجهة المختصة بالرقابة على الالتزام البيئي وكان القرار الإداري محل الاعتراض قد تضمن فرض غرامات مالية بإجمالي 145,000 ريال عن مجموعة من المخالفات، من بينها مزاولة نشاط دون تصريح بيئي، وعدم التقيد بضوابط الحد من الغبار والعوالق الهوائية، ومخالفات مرتبطة بتلوث التربة وعدم اتخاذ.الاحتياطات اللازمة لمنعه ونظرًا لتعدد المخالفات وتداخل الجوانب النظامية والفنية والإجرائية فيها، لم يكن المطلوب مجرد الاعتراض على مقدار الغرامة، بل دراسة مشروعية القرار الإداري من أساسه، والتحقق من سلامة إجراءات ضبط المخالفات ونسبتها إلى المنشأة ومدى اختصاص الجهة التي.أصدرت العقوبة

طلب دراسة الملف:

بدأت مهمة كاونسلو بدراسة الملف كاملًا قبل تحديد الاستراتيجية المناسبة للاعتراض وشملت الدراسة مراجعة قرار العقوبة، ومحاضر الضبط والتفتيش، والإشعارات المتعلقة بالمراجعة والتحقيق، والصور الفوتوغرافية.ومستندات المنشأة، والتظلم المقدم ضد القرار، إضافة إلى المراسلات والمذكرات المتعلقة بالمخالفات كما ركزت الدراسة على التفريق بين مسألتين جوهريتين:

وجود مخالفة بيئية من الناحية الفنية، وصحة إسناد هذه المخالفة قانونًا إلى.الشركة واتخاذ العقوبة بحقها وفق الإجراءات والاختصاصات النظامية المقررة

كيف حللت كاونسلو المستندات؟

اعتمدت الدراسة على تحليل المستندات من عدة زوايا مترابطة .فمن ناحية، تمت مراجعة محضر الضبط وما إذا كان مستوفيًا للبيانات الجوهرية التي تتطلبها اللائحة التنفيذية، ومن بينها تحديد موقع المخالفة، وبيانات المخالف، التعامل معه أثناء التفتيش. والأدلة المرتبطة به، وصفة الشخص الذي تم

ومن ناحية أخرى، جرى تحليل إجراءات الإبلاغ والتحقيق ومدى ثبوت وصول الإشعارات إلى الممثل النظامي عرض دفاعها قبل صدور العقوبة. للشركة وتمكينها فعليًا من

كما تمت مراجعة الصور والمستندات المرفقة بالضبط للتحقق من مدى كفايتها في إثبات ارتباط الموقع والمعدات نفسها. محل المخالفة بالشركة

وقد أصبح هذا الجانب لاحقًا من العناصر المهمة في الحكم؛ إذ لاحظت المحكمة أن المستندات لم تكن واضحة بما يكفي، وأن التوقيع على محضر الضبط لم يكن في صلب المحضر، ولم يتبين تبليغ الممثل النظامي للمدعية وأخذ مسؤولية المدعية عن الموقع الذي رُصدت فيه المخالفات. أقواله، كما لم تتضمن المستندات ما يكفي لإثبات

اكتشاف مسألة الاختصاص في توقيع العقوبة:

من أبرز النقاط التي كشفت عنها الدراسة القانونية مراجعة اختصاص الجهة التي أصدرت العقوبة.

فالقرار فرض غرامة إجمالية قدرها 145,000 ريال، بينما تبين من الأحكام النظامية التي ناقشها الحكم أن صلاحية الجهة المختصة في توقيع الغرامة مباشرة لا تتجاوز 100,000 ريال، وأن العقوبات التي تزيد على ذلك واللائحة التنفيذية. تدخل ضمن اختصاص اللجنة المختصة وفق النظام

وقد اعتبرت المحكمة أن إصدار الجهة المدعى عليها غرامة تجاوزت هذا الحد يمثل تجاوزًا لحدود الاختصاص، وأصبح هذا العيب أحد الأسس التي استند إليها الحكم في إلغاء القرار.

تقييم إمكانية الاعتراض

بعد استكمال تحليل الملف، رأت كاونسلو أن الاعتراض لا ينبغي أن يُبنى فقط على إنكار وقوع المخالفات، بل القرار الإداري بكامل أركانه. على اختبار مشروعية

مدى اختصاص الجهة بإصدار عقوبة وتم تحديد عدة محاور يمكن أن تشكل أساسًا جديًا للاعتراض، أهمها: تتجاوز الحد المالي المقرر لها.

- سلامة إجراءات ضبط المخالفات.
- مدى كفاية الأدلة في إثبات ارتباط الموقع محل الضبط بالشركة.
- صحة تبليغ الممثل النظامي للمنشأة.
- مدى منح الشركة فرصة فعلية لإبداء دفاعها.
- سلامة محضر الضبط وبيانات الشخص الذي وقع أو استلم الإشعارات.
- مدى كفاية الصور والمستندات لإثبات المخالفات ونسبتها إلى المنشأة.

وبذلك تحولت الدراسة من مجرد مناقشة فنية للمخالفات إلى تحليل لمشروعية القرار الإداري ذاته من حيث الاختصاص والشكل والسبب.

التعاون مع ممثل المدعية:

لم تتوقف مهمة كاونسلو عند تقديم رأي قانوني نظري، بل استمرت الدراسة بالتنسيق والتعاون مع ممثل المدعية خلال مراحل الاعتراض.

وتمت مراجعة الدفوع والمستندات بصورة مستمرة، وربط كل دفع بالدليل المتاح في الملف، مع التركيز على النقاط التي يمكن إثباتها أمام المحكمة وليس الاكتفاء بالدفوع العامة.

وكان أحد أهم محاور العمل إبراز أن القرارات الإدارية الجزائية تستلزم قدرًا مرتفعًا من الدقة والاحتياط في إثبات الوقائع ونسبتها إلى المخالف، لأن الأصل براءة الذمة، ولا يجوز ترتيب العقوبة إلا بناءً على دليل وإجراءات سليمة.

وهذا هو ذات المبدأ الذي تبنته المحكمة في أسباب حكمها، إذ أكدت أن القرارات الجزائية تتميز عن غيرها بضرورة مزيد من الاحتياط في تحقيق مشروعيتها والتثبت من وقائعها، وأن الأصل براءة الذمة ولا ينتقل عن هذا الأصل إلا بدليل.

النتيجة القضائية:

بعد نظر الدعوى ودراسة المستندات والدفوع، انتهت المحكمة إلى وجود عيوب جوهرية في القرار الإداري محل الطعن ورأت المحكمة أن الجهة مصدرة القرار تجاوزت حدود اختصاصها في توقيع غرامة تزيد على 100,000 ريال، كما لاحظت وجود قصور في محاضر الضبط والمستندات المتعلقة بإثبات المخالفات ونسبتها إلى المدعية، وعدم وضوح تبليغ الممثل النظامي وأخذ أقواله.

وبناءً على ذلك خلصت المحكمة إلى أن القرار أصبح معيبًا بعيب الاختصاص والشكل والسبب، وقضت بإلغاء قرار العقوبة محل الدعوى.

النتيجة: إلغاء قرار العقوبة البيئية محل الدعوى

القيمة التي قدمتها كاونسلو:

تكشف هذه القضية عن أهمية دراسة ملف المخالفات الإدارية قبل اتخاذ قرار الاعتراض.

فالقضية لم تكن مجرد خلاف حول وقوع مخالفة بيئية، وإنما كانت تتطلب مراجعة متكاملة تشمل القرار الإداري، والاختصاص، ومحاضر الضبط، والإجراءات، والإثبات، والتبليغ، والمستندات الفنية، وربط كل عنصر بالنظام واللائحة ذات العلاقة.

ومن خلال هذه المنهجية استطاعت كاونسلو تحديد النقاط القانونية التي تستحق البناء عليها، والتعاون مع ممثل المدعية في تطوير استراتيجية الاعتراض حتى الوصول إلى الحكم بإلغاء المخالفات محل القرار.

الخلاصة:

توضح هذه الدراسة أن وجود محضر مخالفة أو صور تفتيش لا يعني بالضرورة سلامة قرار العقوبة .

ففي المنازعات الإدارية، لا يكفي أن تدعي الجهة وجود المخالفة، وإنما يجب أن يصدر القرار من جهة مختصة، ووفق إجراءات صحيحة، وبناءً على سبب ثابت، وأدلة كافية تربط المخالفة بالشخص أو المنشأة المعاقبة.

وعندما تخضع هذه العناصر لدراسة قانونية دقيقة، قد يتبين أن الطريق الصحيح للدفاع ليس مجرد مناقشة تفاصيل المخالفة، وإنما الطعن في مشروعية القرار الإداري ذاته.

وهذا ما انتهت إليه القضية محل الدراسة، حيث قاد تحليل الملف والإجراءات والمستندات إلى بناء اعتراض انتهى بحكم قضائي بإلغاء قرار العقوبة.

ملاحظة السرية :تم إعداد هذه الدراسة بصياغة مهنية عامة مع حجب أسماء الأطراف والبيانات التعريفية للمحافظة على السرية المهنية.

CounselO | كاونسلو

Legal Analysis Beyond the Decision

دراسات قانونية متخصصة في القرارات الإدارية والمخالفات التنظيمية والبيئية

Omar